

**Dr. BENHARRAT HAYETTE**

Maitre de conférences HDR au Département des sciences de gestion  
Université Abdelhamid Ibn Badis – Mostaganem – (ALGERIE)

Tel : 07.95.12.53.73

Courriel : [benharrathay@yahoo.fr](mailto:benharrathay@yahoo.fr)

**Dr. MOKHEFI Amine**

Maitre de conférences HDR au département des sciences commerciales  
Université Abdelhamid Ibn Badis – Mostaganem – (Algérie)

Tel : 06.62.83.97.73

Courriel : [mokhefiamine@yahoo.fr](mailto:mokhefiamine@yahoo.fr)

**Dr. BELARIBI F. Z**

Maitre de conférences, Laboratoire MECAS  
Université Abou Bakr Belkaid – Tlemcen – (Algérie)

Tel : 05.50.43.41.66

Courriel : [belaribi\\_tl@yahoo.fr](mailto:belaribi_tl@yahoo.fr)

**واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تشخيصه في الجزائر  
الضرورة الإستراتيجية متكاملة لتحقيق التنمية المستدامة**

**الملخص العام للمداخلة**

بدأ اهتمام الجزائر بالمؤسسات الاقتصادية بعد الاستقلال مباشرة وهذا من أجل النهوض بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث اعتبرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة ينتظر منها المساهمة بقوة في تكثيف النسيج الصناعي وخلق الثروة خارج المحروقات وإحداث مناصب شغل دائمة وعلى هذا الأساس تم تجسيد مختلف الوسائل والآليات المالية والقانونية الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تدعم وتحسن من الوضعية العامة لهذا القطاع الحساس التي تتميز بالصعوبة وعدم الاستمرارية.

وعليه تهدف الدراسة إلى تحديد خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهم الأنشطة الاقتصادية التي تنشط فيها بالإضافة إلى محاولة تشخيص بيئة أعمالها من خلال التطرق إلى أهم عناصر المحيط الخارجي ومختلف خصائصه وفي الأخير توضيح نقاط قوة وضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخروج باقتراحات شاملة يمكن أن تحسن من بيئة أعمالها وأن تتكيف معه بمرونة.

## المقدمة

في إطار المرافقة المقاولاتية والدعم المتواصل تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع التي تلقى اهتماما كبيرا من طرف المنظمات الدولية والمحلية فضلا عن اهتمام المفكرين والباحثين الاقتصاديين، وعلى هذا الأساس كان على الجهات المعنية والوصية القيام بدراسات حول الوضعية العامة لهذا النوع من المؤسسات وتحديد مختلف نقاط قوتها وضعفها، ومراعاة كل ما يحيط بها من صعوبات وتحديات بالإضافة إلى توفير المناخ المناسب لعملها وتكريس كل الفرص لصالحها وكل هذا لضمان تحقيق مساهمة معتبرة في النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اهتمامات متزايدة منذ تبلور فكرة الخوصصة في بداية سنوات التسعينات وما تبعه من إصلاحات اقتصادية ومالية على مختلف الأصعدة خلال عدة فترات.

وما سبق ذكره يمكن طرح التساؤل الجوهرى التالي:

ماهى أهم خصائص المحيط الداخلى العام الذى تتواجد فى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

وفىما تتمثل الآليات المخصصة للنهوض بالمقاولاتية فى الجزائر؟

وللإجابة على هذا الطرح سيتم التطرق إلى العناصر الرئيسية التالية:

أولاً: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر؛

ثانياً: الواقع العملى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر خلال الفترة (2004-2016)؛

ثالثاً: تشخيص وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

أولاً: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

## 1) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري

استعان المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتعريف الذي اعتمدته الإتحاد الأوروبي في

سنة 1996 بحيث عرفها على أنها:<sup>1</sup>

- مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات؛
- تشغل من 1 إلى 250 شخص (أجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة)؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج؛
- تستوفي معايير الاستقلالية أي رأسمال لا يكون مملوكا من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات، بما يعادل أو يفوق 25%.

أما من أجل التمييز بين حجمها تم الاعتماد على المعايير الثلاثة السابقة الذكر وهي: عدد العاملين - رقم

الأعمال - المجموع السنوي للميزانية و التي يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات حسب الحجم.

الصف	عدد العمال	رقم الأعمال	المجموع السنوي للميزانية
المؤسسات المصغرة	1-9	> 20 مليون دج	10 مليون دج
المؤسسات الصغيرة	10-49	> 200 مليون دج	100 مليون دج
المؤسسات المتوسطة	50-250	200 مليون دج إلى 2 مليار دج	100 مليون دج إلى 500 مليون دج

المصدر: المادة 5 و 7 حسب القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12.

## 2) الخصائص المميزة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مهما كان الشكل الذي تأخذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تبعا للمعيار المستخدم في التصنيف فإنها

تتميز عن المؤسسات الكبيرة بمجموعة من الميزات يمكن حصرها في العناصر الآتية:

<sup>1</sup> - ناصر دادي عدون (1998). اقتصاد المؤسسة، دار الحمديّة، الجزائر، ص: 65.

- الإشراف المباشر من قبل صاحب المشروع<sup>2</sup>؛
  - خلق فرص عمل<sup>3</sup>؛
  - التنظيم الإداري<sup>4</sup>؛
  - سهولة التأسيس<sup>5</sup>؛
  - سهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات<sup>6</sup>؛
  - انخفاض مستوى معامل رأس المال الثابت
- كما يمكن حصر أهم الخصائص المميزة لعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النقاط التالية:<sup>7</sup>
- ضالة التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء في المشروع؛
  - الميزة الانتشارية مما يجعلها تغطي مناطق مختلفة و أعداد كبيرة من السكان؛
  - كثيفة العمالة بحيث تساهم في توفير المزيد من فرص العمل؛
  - ملكية فردية أو عائلية أو شركات أشخاص ما يجعلها أكثر جذبا للاستثمارات الصغيرة؛
  - محدودية متطلبات التكنولوجيا و التطوير و التوسيع و التحديث؛
  - الاعتماد على المواد الأولية المحلية؛
  - تلبية طلبات المجتمع المحيط بها؛
  - الدور البارز للمرأة فيها.

<sup>2</sup>- مدحت القرشي (2005). الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، ص: 183.

<sup>3</sup>- فتحي السيد عبده (2005). الصناعات الصغيرة و المتوسطة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص: 65.

<sup>4</sup>- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن (2002). إدارة المشروعات التجارية الصغيرة، دار صفاء، الأردن، ص: 29.

<sup>5</sup>- نفس المرجع السابق، ص: 29

<sup>6</sup>- أحمد بوراس (2008). تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر، ص: 32.

<sup>7</sup>- صلاح الدين حسن السيسى (2009). استراتيجيات وسياسات دعم وتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، دار الفكر العربي، القاهرة ص: 32.

و مما سبق ذكره يمكن القول أن هذه السمات و الخصائص تعطي أهمية كبيرة لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتضمن استمرار الحاجة إليها وتطويرها كما أنها تمكنها من أن تلعب دورا مهما وحيويا في عملية التنمية المستدامة.

## ثانيا: الواقع العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2004-2016)

تعتبر سنة 2004 محطة هامة لدفع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو الارتقاء والتطور بالنظر إلى مختلف الإجراءات والآليات المعتمدة في دعم وتمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### 1) تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2004-2016)

البيان	العدد الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات العامة	معدل نمو المؤسسات العامة %	عدد المؤسسات الخاصة المعنوية	عدد المؤسسات الخاصة الطبيعية	معدل المؤسسات الخاصة %
2004	226227	778	-	225449	-	8.41
2005	246716	874	+12.33	245842	-	9.04
2006	270545	739	-15.45	269806	-	9.75
2007	294612	666	-9.88	293946	-	8.95
2008	392639	626	-6	321387	70626	33.36
2009	455989	591	-2.18	345902	109496	16.16
2010	619072	557	-5.75	369319	249196	35.82
2011	659309	572	+6.49	391761	266976	4.35
2012	560115	557	-1.5	429117	130394	-15
2013		547	0.3	459 414	142 169	
2014		542		496 989	159 960	
2015		532		520 875	169 238	
2016		532		537 901	178 994	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معلومات متفرقة من الوزارات الوصية المتعاقبة.

## ملاحظة

- بالنسبة للأشخاص الطبيعية التابعين للقطاع الخاص لم يتم ذكرها في السنوات 2004 - 2005 - 2006 -

2007 و ذلك لعدم إدماجها قبل سنة 2008؛

- تم حساب معدل النمو بمقارنة السنة مع السنة التي تليها وليس عن طريق سنة الأساس، و ذلك لتوضيح

الفوارق أكثر.

فمن خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل نتائج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام والمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص ثم استنتاج الوضعية الإجمالية للقطاعين وتطورهما.

### أ) المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام

عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام انخفاضاً مستمراً من سنة إلى أخرى وصارت تمثل

جزءاً ضئيلاً من محيط هذا القطاع الحيوي أي ما بين 0.25% و 0.08% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و هذا راجع إلى إتباع الدولة لسياسة الخصوصية و إعادة الهيكلة، فبعد أن كان عدد المؤسسات يعرف استقراراً في

سنوات 2000-2001 إلى غاية 2003، انخفض معدل نموها سنة 2006 إلى معدل 15.45% و الذي كان ناتجاً عن

خصوصية مؤسسات القطاع و استمر هذا الانخفاض سنة 2007 بمعدل 9.88% كما عرفت السنوات الأخرى

انخفاضاً متتالياً.

## ب) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص

تشكل المؤسسات الخاصة غالبية تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى أنها توفر مناصب عمل،

وهي في تطور مستمر من سنة لأخرى خاصة في السنوات الأخيرة مع تشجيع سياسة الاستثمار و الخصخصة.

حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 225449 مؤسسة في سنة 2004 أي بزيادة قدرت بـ

8.41 % مقارنة مع السنة التي سبقتها 2003، ثم استمر هذا الارتفاع بمعدل 9.04 % خلال سنة 2005

و هذا حسب ما صرح به الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS)، و في سنة 2006 و 2007

كان معدل نموها 9.75% و 8.95 % على التوالي أي بنمو سنوي يقدر بـ 23964 مؤسسة و 24140

مؤسسة في السنة على التوالي كذلك.

أما بالنسبة لسنة 2008 فقد عرفت ارتفاعا كبيرا في نمو المؤسسات و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص حيث

بلغ هذا النمو معدل 33.36 % و ذلك نظرا لإدماج تسجيلات الأشخاص الطبيعيين التي تعمل خصوصا في

قطاعات الصحة، العدل و المستثمرين الزراعيين.

و إذا تم عزل الأشخاص الطبيعيين عن الأشخاص المعنويين يصبح معدل نمو المؤسسات في القطاع الخاص

مقدر بـ 9.34 % أي معدل نمو مستقر كما في السنوات السابقة.

و بالنسبة لسنة 2009 فقد عرف معدل نمو المؤسسات في القطاع الخاص دون إدماج الأشخاص

الطبيعية 7.6% و كان ذلك أدنى معدل عرفه نمو قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا المجال وذلك

بسبب اهتمام الوزارة المعنية بالأشخاص الطبيعية، حيث بلغت هذه الأخيرة 109496 مؤسسة أي بمعدل نمو

55.04 %، حيث يمثل قطاع الصحة 29301 مؤسسة أي بزيادة 63.43 % و يمثل قطاع العدل 10125

مؤسسة أي بزيادة 145.09 % و أما قطاع المستثمرين الزراعيين تمثل في 70070 مؤسسة أي بزيادة تقدر

بـ 295.20 % و إذا تم إدماج مؤسسات الأشخاص الطبيعيين مع مؤسسات الأشخاص المعنويين نجد أن معدل

نمو المؤسسات سنة 2009 يقدر بـ 16.16 % و بالنسبة لسنة 2010 يقدر بـ 35.82 %، أما سنة 2011

عرفت انخفاضا في معدل النمو و هذا نتيجة إلى تطابق معايير المقارنة مع سنة 2010 حيث بلغ معدل النمو

4.35 %. وعرفت سنتي 2012 و 2013 على التوالي انخفاضا محسوسا على مستوى المؤسسات الخاصة

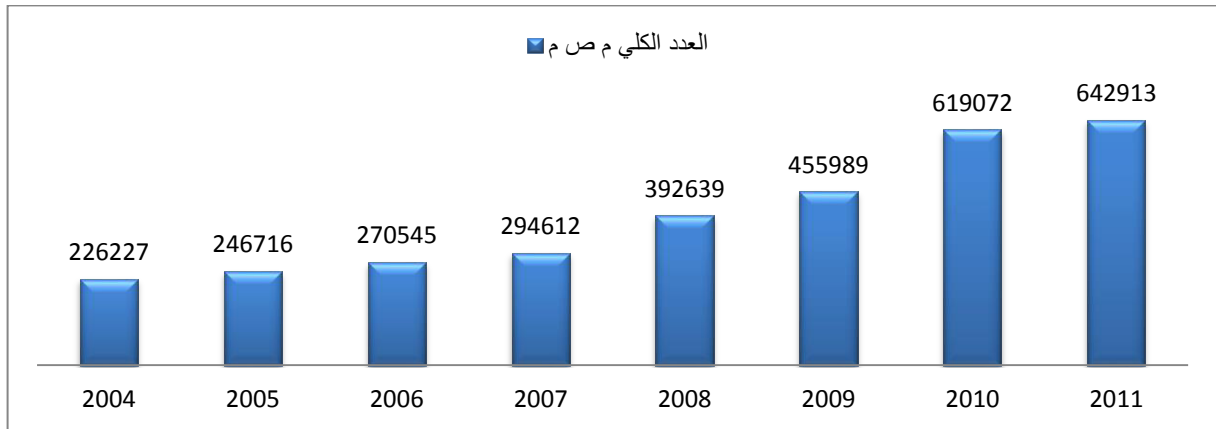
الطبيعية. ليعرف بعد ذلك ارتفاعا في السنوات الأخيرة.

يمكن عرض هذه البيانات الخاصة بالجدول السابق والذي يوضح تطور وعدد المؤسسات الصغيرة المتوسطة

في القطاعين العام والخاص في الشكل البياني الموالي:



الشكل رقم (1): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2004 – 2016).



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معلومات متفرقة من الوزارات الوصية المتعاقبة.

## (2) أهم نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

و يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من القطاعات الرئيسية ويضم كل فرع نشاطات

الآتية:

- الخدمات: يضم قطاع الخدمات كلا من الفروع الاقتصادية الآتية و المتمثلة في: النقل و المواصلات،

التجارة، الفنادق و الإطعام، خدمات المؤسسات، خدمات العائلات، مؤسسات مالية، أعمال عقارية،

خدمات المرافق الجماعية.

- البناء و الأشغال العمومية: يضم هذا القطاع كلا من فرع البناء و الأشغال العمومية.

- الصناعة: و تضم كلا من الفروع الاقتصادية التالية: المناجم و المحاجر، الحديد و الصلب، مواد البناء،

كيميا و مطاط و بلاستيك، الصناعة الغذائية، صناعة النسيج، صناعة الجلد، صناعة الخشب و الفلين

و الورق و صناعات مختلفة أخرى.

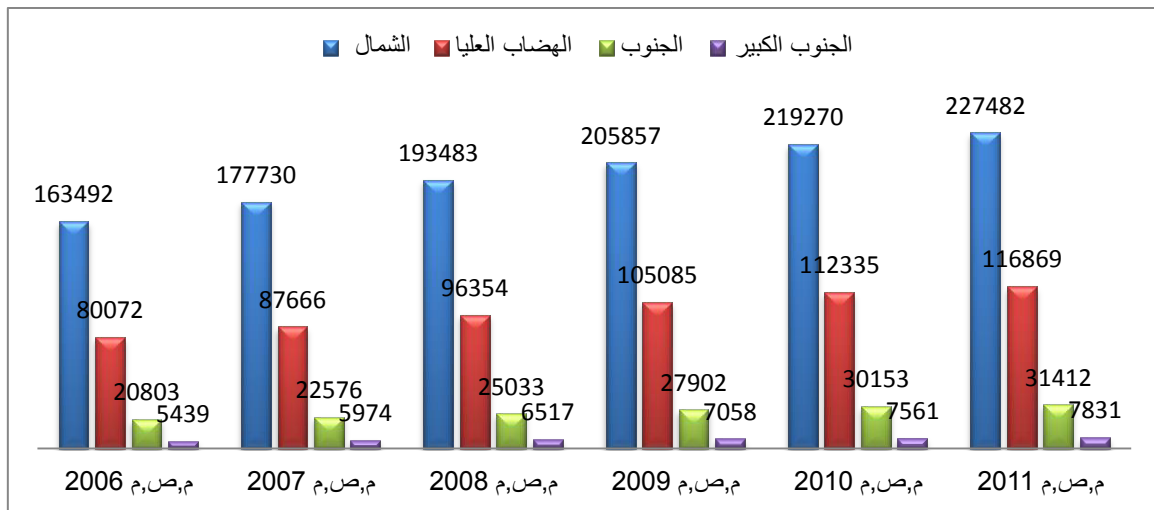
- الفلاحة و الصيد البحري: و تتمثل في فرع الفلاحة و الصيد البحري.

- خدمات ذات الصلة بالصناعة: وهي الفروع الخاصة بخدمات الأشغال البترولية، المياه، الطاقة،

المحروقات.

كما أنه ومنذ نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء كانت عمومية أو خاصة كان تركزها محصورا على المدن الكبرى التي تشكل أقطابا حضرية و صناعية، و بقي هذا المفهوم يمس كلا من الإنشاء و الدعم و التمويل إلى يومنا هذا، و هي: الجزائر- وهران - تيزي وزو - سطيف - بجاية - بومرداس - البليدة - قسنطينة - تيارزة (و الممثلة في 72 منطقة صناعية و 449 منطقة نشاط) حيث يشغل تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسع ولايات منذ سنة 1998، والشكل البياني يوضح حقيقة هذا التباين.

الشكل رقم (2): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معلومات متفرقة من الوزارات الوصية المتعاقبة.

### (3) آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعتمد نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدرجة الأولى على عملية التمويل وما توفره من مختلف الوسائل التي تساعد في إنشاء واستغلال و توسيع نشاطها كما أن فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود بالدرجة الأولى إلى عملية التمويل باعتبارها مشكلا وعائقا يقف أمام تحقيق مختلف أهدافها.

لذلك تم توفير في الجزائر عدة آليات تدعم وتمول وترافق نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ مرحلة الإنشاء إلى غاية مرحلة الاستغلال والتسويق، كما تم إنشاء مجموعة من الوكالات بهدف تشجيع وتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي كان لها الدور البارز في تنشيط عملية الاستثمار.

ولعل أهم الآليات يمكن عرضها كما يلي:

### 3-1) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996، وتكمن مهمتها الأساسية في تشجيع ومساعدة ومرافقة الشباب البطال (يبلغ سن 18 وإلى غاية سن 40 سنة) ذوي الأفكار لعدة مشاريع استثمارية<sup>8</sup>. ومن بين أهم إنجازاتها إلى غاية سنة 2016 بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة 356 718 مؤسسة منها 321 079 مؤسسة لمقاولين ذكور و 35639 مؤسسة لمقاولين إناث.

### 3-2) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار وبموجبه تم تحديد مبادئ و أساليب تشجيع الاستثمار في الجزائر، وتعتبر وكالة حكومية مكلفة بالاستثمار وتضم جهاز لتشجيع الاستثمار والذي يقوم بمرافقة وتسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وإنجاز المشاريع<sup>9</sup> المتعلقة بكل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، وطني أو أجنبي.

ومن بين أهم إنجازاتها إلى غاية سنة 2016 تم تمويل ودعم 129814 مؤسسة.

### 3-3) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سنة 2004 كهيئة ذات طابع خاص، مهمتها الأساسية تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق دعم أصحاب المبادرات الفردية (كل شاب يفوق سن 18) من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحساباتهم الخاصة<sup>10</sup>.

ومن بين أهم إنجازاتها إلى غاية سنة 2015 تم تقديم 726 358 قرض مصغر لفائدة الشباب.

<sup>8</sup> - مدني بن شهرة، (2008). الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 289.

<sup>9</sup> - كتيب استثمار في معسكر، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

<sup>10</sup> - مجلة صادرة عن الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة، العدد 2007/01، ص: 02.

### (4-3) الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة سنة 1994 نظرا لارتفاع مستوى البطالة نتيجة تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي وزيادة الطلب، واعتبر آنذاك الصندوق الأول على المستوى العربي والثاني على المستوى الإفريقي بعد جنوب إفريقيا<sup>11</sup>، والصندوق موجه للبطالين من 30 إلى 50 سنة وأصحاب المؤسسات ويقوم بتقديم الدعم المالي والامتيازات والمساعدة والمرافقة في كل مراحل المشروع. ومن بين أهم إنجازاتها إلى غاية سنة 2016 بتمويل 243 606 مشروع.

### (5-3) الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)

من أجل التحكم في برامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2005 بهدف تحقيق المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها قادرة على مسايرة التطور التقني والسوقي و التنافسي على مستوى الجودة و السعر والابتكار. انظم إلى برنامج التأهيل المسطر من طرف الوكالة 4462 مؤسسة وتم قبول منها 2405 مؤسسة موافية لكل الشروط.

### (6-3) صناديق دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في إطار دعم نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيفه تم إنشاء عدة صناديق منها ما هو تابع لوكالات الدعم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومنها ما هو شبه مستقل وذلك بهدف ضمان القروض التي تقدمها البنوك العمومية لهذه المؤسسات أخطار عدم التسديد التي يمكن تواجه عملها، ومن بين أهم الصناديق الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يوجد:

- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)؛
- صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI)؛

<sup>11</sup> - مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص: 294.

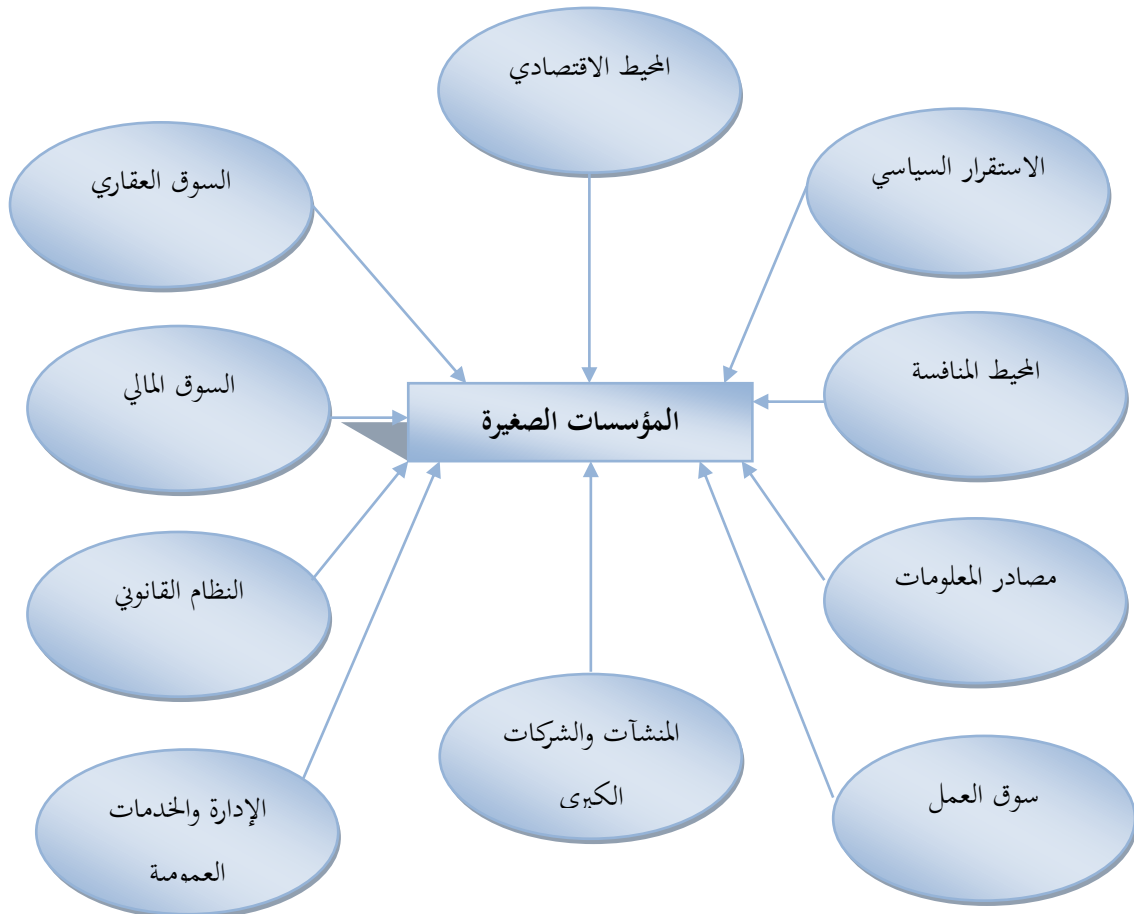
- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (التابع لوكالة ANGEM)؛
- صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة (التابع لوكالة ANSEJ)؛
- صندوق الاستثمار الولائي (التابع لوكالة ANDI).

### ثالثا: تشخيص وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

يحيط بقطاع المؤسسات الصغيرة عدة جوانب وأسواق تؤثر فيها وتتأثر بها سواء كان ذلك بطريقة إيجابية أو سلبية، وعلى هذه المؤسسات التكيف والتأقلم مع هذه التغيرات حتى تتمكن من البقاء أو على الأقل المحافظة على وجودها. وحسب دراسة أجرتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية قامت من خلالها بتشخيص وضعية القطاع و التي أبرزت فيها العوامل التي تحيط بهذه المؤسسات، المعوقات التي تقف عقبة في تنميتها، نقاط قوتها وضعفها، الفرص التي يمكن إدراكها والتهديدات التي تحد من نجاحها وتطورها.

#### 1) العوامل والمتغيرات التي تحيط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن توضيح أهم العناصر والعوامل التي تحيط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل الآتي:



فمن خلال هذا الشكل يمكن توضيح أهم العناصر التي تحيط بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما

يلي:

أ) سوق العمل: يتميز سوق العمل بالخصائص التالية:

- وفرة اليد العاملة غير المؤهلة (خريجي المعاهد، الجامعات، مراكز التكوين)؛
- قلة اليد العاملة المؤهلة؛
- نقص المسيرين المؤهلين وأصحاب الخبرة؛
- عدم ملائمة التكوين والدراسات التطبيقية بالعمل الميداني التجريبي والمتخصص؛
- نقص الاستثمار في التكوين رؤوس الأموال بشرية في مجال تطوير وتسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تحتاج إلى المهارات والخبرات والمعارف.

ب) مصادر المعلومات

- عدم توافر المعلومات الكافية وذات المصدقية حول الأسواق و المؤسسات و الأنظمة والقوانين؛
- نقص الاهتمام بتكنولوجيا الإعلام والاتصال من طرف المؤسسات بالرغم من توفرها في السوق مما يسبب لها عدة مشاكل في الاتصال مع:

✓ البنوك؛

✓ العملاء؛

✓ المستهلكين؛

✓ المتعاملين الاقتصاديين وغيرهم.

ج) الإدارة والخدمات العمومية

- البيروقراطية الإدارية في استخراج الوثائق الإدارية لإعداد الملفات؛

- طول مدة الإجراءات الإدارية والوثائقية؛
- مركزية القرارات مع غياب الاتصال.

#### (د) النظام القانوني

- تعقد القوانين والقرارات التنظيمية؛
- التغيير السريع للقوانين والتنظيمات الإدارية؛
- بطء الإجراءات التنظيمية.

#### (هـ) السوق المالي

- نظام مالي لا يتناسب مع اقتصاد السوق؛
- تعدد الشروط الخاصة للحصول على قروض من طرف المؤسسات المالية؛
- طول مدة دراسة الملفات الخاصة بالقرض وإجراءات الموافقة على منحه؛
- عدم توفير مؤسسات مالية متخصصة في تمويل القطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تبقى مقتصرة على البنوك العمومية فقط؛
- آليات داعمة و ممولة لمختلف نشاطات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

#### (و) السوق العقاري

- نقص العقارات مقارنة بالطلب الكبير عليها؛
- عدم استغلال المناطق نظرا لصعوبة الحصول على حقوق الملكية؛
- كثرة المتدخلين العاملين في تسيير العقارات؛
- إمكانية إصلاح المناطق الصناعية وتطويرها.

## ز) المنافسة

- سيطرة المستثمرين الكبار على الأسواق؛
- انتشار السوق الموازية؛
- كثرة المؤسسات المستوردة لنفس المنتجات المعروضة داخل السوق المحلية؛
- أسعار تكلفة منخفضة للمنافسين مقارنة مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- مؤسسات منافسة و ذات أسعار تنافسية.

## ح) المحيط الاقتصادي والسياسي

- استقرار المحيط الاقتصادي والسياسي؛
- وفرة عوامل الإنتاج؛
- تحفيزات استثمارية في كل المجالات؛
- مناخ استثماري مهيأ.

## 2) الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

من بين أهم الصعوبات التي لا تزال تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ما يلي:

### 2-1) جمود المحيط الإداري

لا تزال الإدارة الجزائرية تعمل بالروتين الرسمي البطيء، فهناك الكثير من المشاريع الاستثمارية عطلت أو لم تتم الموافقة عليها في وقتها المحدد مما ضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا ثمينة ولا تعوض.

"وحسب غرفة التجارة والصناعة الجزائرية فإن الآجال المتوسطة لانطلاق مشروع في الجزائر يُقدّر 5 سنوات و حسب المستثمرين تقدر بسنتين وذلك بمساعدة خبير متمكن ولديه علاقات عمل مع الجهات الرسمية، وحسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية أن مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين 6 أشهر



و3 سنوات وذلك حسب طبيعة النشاط الممارس. وإذا ما قورنت الجزائر مع دول أخرى فإن الوقت الذي يستغرقه انطلاق مشروع في ألمانيا يتراوح بين يوم و24 أسبوعا، وفي البرازيل بين 4 و7 أسابيع، إسبانيا بين أسبوع و28 أسبوعا والسويد بين 2 و4 أسابيع وعليه يمكن ملاحظة الفرق والتباين من دون تعليق.<sup>12</sup>

**(2-2) المشاكل المتعلقة بالعقار والعقار الصناعي:** يعاني أصحاب المشاريع الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، لأن الحصول على الملكية أو عقد الإيجار يعد شرطا أساسيا من أجل الحصول على التراخيص الأخرى المكملة.

فالمجال العقاري يعتبر من الأمور المعقدة و الصعبة التي تحد من تحقيق المشاريع الاستثمارية و ذلك لتعدد الهيئات المتدخلة والعديد من النصوص القانونية، وما يميز السوق العقاري في الجزائر عدم تحرره بشكل يحفز عملية الاستثمار مقابل عجز الهيئات المختصة من قيامها بتسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة<sup>13</sup>، بالنسبة للمناطق الصناعية: يوجد أكثر من 72 منطقة صناعية تمتد على مساحة قدرها 14800 هكتار وتتراوح مساحتها ما بين 100 و250 هكتار للمنطقة الواحدة.

**اما مناطق النشاط:** فيوجد 449 منطقة نشاط تمتد على مساحة قدرها 7881 هكتار تقريبا تم إنشاؤها بقرار محلي (الولاية والبلدية)

**(3-2) مشاكل التمويل:** بصفة عامة لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في مجال التمويل، حتى وإن سجلت المنظومة المصرفية بعض التطور غير أن سلوك البنوك لا يزال متخوفا إزاء جميع الاستثمارات غير المدعمة من طرف الدولة وتبقى ملفات الاستثمار معطلة وآجال التنفيذ طويلة، وحتى وإن وفرت الدولة جميع آليات الدعم التي يمكن أن تستفيد منها هذه المؤسسات فإنها تبقى تعاني من المشاكل والصعوبات المتعلقة بالتمويل و منها:

- ارتفاع تكلفة التمويل (قروض + فوائد)؛

<sup>12</sup>-www.Univ17 Fsescsg.com/ Djelfa/02-01-2009.

<sup>13</sup> - نفس المصدر السابق.

- عدم القدرة على سداد تكلفة التمويل؛
- محدودية المنتجات المصرفية؛
- غياب تمويل تنافسي (البنوك كلها عمومية)؛
- محدودية صلاحية الوكالات في عملية منح القروض (عدم الاستقلالية النسبية)؛
- البطء في معالجة الملفات الخاصة بطلب القرض.

**4-2) مشاكل التمويل:** تتوجه أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو استيراد السلع الاستهلاكية سريعة النفاذ، وهذا ما يؤثر على نشاطها ويجعلها تعاني من مشاكل نقص التمويل وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية وذلك نتيجة مشاكل الصرف والتذبذبات التي تعرفها الأسواق العالمية مع غياب سياسة تنظيمية في هذا المجال.

### **3) نقاط قوة وضعف فرص وتهديدات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

بناء على ما سبق من معلومات حول الوضعية العامة لمخطط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تحديد نقاط قوتها وضعفها والفرص والتهديدات باستخدام مصفوفة SWOT.

### **3-1) نقاط القوة:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالخصائص الإيجابية الآتية:

- هيكل تنظيمي بسيط وغير معقد؛
- السرعة في اتخاذ القرار؛
- سيطرة قطاع البناء والأشغال العمومية على نسبة كبيرة من السوق؛
- تساهم في خلق القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الكلي؛
- تكاليف تسيير منخفضة.

### 2-3) نقاط الضعف

- مؤسسات ذات طابع عائلي متميزة بإنتاج ضئيل؛
  - تركيز سلطة اتخاذ القرار على رب العمل؛
  - مركز للتكلفة على مستوى الاقتصاد الجزئي؛
  - قلة استخدام وسائل التسيير والاتصال؛
  - إنتاجية ضعيفة؛
  - يد عاملة ذات تأهيل متوسط؛
  - غياب تقديرات النمو؛
  - مؤسسات حديثة النشأة قليلة الخبرة.
- لكن و بالرغم من تعدد نقاط الضعف التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلا أنه يمكن استغلال نقاط القوة في تصحيح وتيرة السلبيات وذلك للتقليل من التهديدات وخلق فرص جديدة للنجاح و الاستمرار و التطور.

### 3-3) الفرص المتاحة

- ظروف اقتصادية مرضية؛
- توفر قطاعات غير مستغلة ومنتجة؛
- إصلاحات تنظيمية وقانونية تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل المجالات؛
- تركيز السياسات لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات الخاصة؛
- توفير آليات الدعم لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### 3-4) التهديدات

- المنافسة غير الشرعية؛
  - صعوبات في الحصول على قروض؛
  - عوائق إدارية بيروقراطية؛
  - تدخل الدولة في النظام المالي؛
  - عدم توفير سوق مالي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
  - تمويل ذاتي بالنسبة للقطاع الموازي؛
  - إطار قانوني غير متكامل ماليا؛
  - تمركز جغرافي غير متوازن؛
  - صعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية؛
  - التركيز على السوق المحلي أكثر من السوق الدولي.
- فالتحديات التي تقف عائقا أمام نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أغلبيتها تخص الاقتصاد الكلي و هنا يظهر دور الدولة في تذليل هذه التحديات وجعلها ضمن حلقة الفرص التي هي كذلك تخص الاقتصاد الكلي.
- و عليه إذا تحكمت المؤسسة في نقاط ضعفها و استثمارتها لتصبح نقاط قوة إلى جانب دور الدولة في تذليل التحديات وخلق الفرص فمن المؤكد أن نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر سيكون حاضرا بقوة.

## الخاتمة

تعددت آليات الدعم و التمويل و اختلفت تسمياتها لكن هدفها كان واحدا وهو ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما ان الاهتمام بالقطاع الخاص وبالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف تطورا ملحوظا وما كان على المسؤولين سوى القيام بتهيئة بيئة الأعمال المناسبة لها بالرغم من المشاكل التي تحيط بهذا القطاع والتحديات التي تقف عائقا في سبيل تحقيق أهدافه.

وعليه يمكن استخلاص بعض النتائج والملاحظات المتعلقة بالمقاولاتية في الجزائر التي تشهد ارتفاعا في الأعداد وتأخرا في تحقيق النتائج:

- يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عموما جمودا ملحوظا في تحقيق المساهمة في التنمية المحلية والشاملة؛
- بالرغم من الفرص المتاحة في بيئة أعمال المقاولاتية في الجزائر إلا أن خلق القيمة والمساهمة في الصادرات يبقى ضئيلا جدا؛
- ما يميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية أنها تتمركز في جهة على حساب جهات أخرى كونها توجد متمركزة في الشمال ثم الهضاب العليا وبعدد قليل جدا في الجنوب وهذا بالرغم من التحفيزات والإعانات الممنوحة في هذه المنطقة والحاجة إليها خاصة في المجال السياحي، الإطعام، الفنادق، الصناعة التقليدية، استصلاح الأراضي وغيرها من النشاطات التي تميز المنطقة الجنوبية؛
- أغلب المؤسسات التي تشكل نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معظمها مؤسسة مصغرة وصغيرة، حيث تشكل المؤسسات المصغرة منها نسبة 96 % من نسيج المؤسسات الإجمالية كما أن أغلبيتها تنتمي إلى أشخاص طبيعيين (مؤسسات عائلية) و تشغل أقل من 10 عاملين؛

- يتميز نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسيطرة تامة لقطاع الخدمات ثم يليه كل من قطاع البناء والأشغال العمومية ، وهذا ما يدل على بروز فرص استثمارية في مجال أن القطاعات الحيوية كالصناعة التحويلية والفلاحة و الصيد البحري.

على ضوء النتائج و الملاحظات المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات:

- إن تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني والحد من العقبات والتحديات التي تواجهها يعني تظافر جهود كل الأطراف: الدولة- آليات الدعم - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية؛

- ضرورة نشر ثقافة الاستثمار و المقاول و تشجيع العمل الحر لدى الشباب بمختلف مستوياتهم وكفاءاتهم من أجل خلق مؤسسات هدفها تقليص معدل البطالة و العمل على خدمة الاقتصاد الوطني لرفع المستوى الاجتماعي؛

- تهيئة و توفير المناخ الملائم للاستثمار من أجل جذب المستثمرين الخواص مع الحرص خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية المتسمة بعدم الوضوح، البيروقراطية، البطء في المعاملات، وهذا يستوجب خلق نظام إداري فعال و صارم يتميز بالرقابة الدائمة و المستمرة على كل من يساهم في الفساد الإداري و يخيب آمال الكثير من الشباب الطموح و الراغب في خدمة هذا الوطن العزيز؛

- تشجيع الاستثمار أكثر في قطاع الصناعة و الفلاحة و الصيد البحري باعتبارهم أهم موارد الاقتصاد الوطني و تبقى نتائجهم على المدى المتوسط و الطويل، إضافة إلى ما تزخر به الجزائر من موارد أخرى سواء كانت بشرية أو مادية؛

- ضرورة إقحام المقاولين الشباب ومكاتب الدراسات وغيرهم في تجسيد المشاريع التنموية من شأنه أن يساهم في تطوير قدراتهم بما يسمح لهم بالمساهمة الفعالة في تجسيد المشاريع المختلفة؛

- ضرورة العمل على تطوير القدرات المهنية للمتعاملين الاقتصاديين بما فيهم أرباب العمل و أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدفع وتيرة التنمية وتحقيقها بمعايير جيدة؛
- ضرورة هيكلة هذه الفئة من المقاولين والشباب داخل جمعيات مهنية بما يسمح لهم ضمان تمثيلهم لدى الهيئات والمصالح العمومية.

## المراجع

- 1) [www.Univ17 Fsescsg.com/ Djelfa/23-12-2015](http://www.Univ17 Fsescsg.com/ Djelfa/23-12-2015).
- (2) أحمد بوراس (2008). تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر.
- (3) بلالطة مبارك وآخرون، الآليات المعتمدة من طرف الجزائر في تمويل الم.ص.م الدورة التدريبية الدولية حول تمويل الم.ص.م وتطورها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ماي 2003.
- (4) بوقنة عبد الفتاح، مشروع إستراتيجية الم.ص.م، مجلة فضاءات، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية، العدد 2/2003.
- (5) توفيق عبد الرحيم يوسف حسن (2002). إدارة المشروعات التجارية الصغيرة، دار صفاء، الأردن.
- (6) دادي عدون (1998). اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر.
- (7) صلاح الدين حسن السيسي (2009). استراتيجيات وسياسات دعم وتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، دار الفكر العربي، 2009، القاهرة.
- (8) عامر ولد ساعد، سوق الخبرة والاستشارة، مجلة فضاءات، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية، العدد 02/2003.
- (9) فتحي السيد عبده (2005). الصناعات الصغيرة و المتوسطة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- (10) قرارات مجلس الوزراء المنعقد يوم 2011/02/22 حول تعزيز الاستثمار كفاءة الإجراءات العمومية.
- (11) مدحت القرشي (2005). الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن.